

مصري في الموسم الزراعي بينما لا تحقق انتاجية القمح أكثر من ٢٥٠ جنيهاً،  
كما وصل ثمن حمل "التبن" زنة ٢٥٠ كيلو جراماً إلى ٦٥ جنيهاً.  
(تشرين، تاريخ ١٩٨٦/٨/٢٠)

٤٧٥ - إذا وقفت تشتري باكيت دخان، يطرحتها البائع لك، كما كنا  
نطرح لقمة الخبز إلى كلب الحارة يوم كنا صبياناً. أما الثمن فيلقفه عابساً  
باسراً، كأنما هو موظف في الدكان بالإكراه، ليس له إلا أن يبيع لحساب  
غيره. وبالنسبة للسلع الأخرى، فالأمر أبشع، كأنك تبغ البائع ماذا  
بالسجن... لماذا هذه الظاهرة العامة في المواطنين التجار والباعة؟ هل هي  
بسبب قلة الربح؟ طبعاً، لا. هل هي بسبب نفاذ اللياقة؟ كذلك لا. إذن،  
لماذا هذا القرف والتعالي واللامبالاة، بمعاملة أخوتهم في الوطن والمصير؟...  
عندنا، لم تعد نفس الإنسان تهفّ على شيء. الأشياء تباع له بقرف وتعال،  
وهو يستهلكها بقرف وأسى. ليش هيك، يا أخوتنا الباعة والتجار؟ - مين  
باع وراك؟ مو عاجبك لا تشتري! - ايه، الله يجعل العاقبة على خير.  
(يوسف الحمود، في: الثورة، تاريخ ١٩٧٨/٨/٣٠)

٤٧٦ - في هذه الزيادات (للأسعار - ب ع] وبهذا التضخم نساعد  
وبشكل مباشر ظاهرة الفساد التي تسري وتفتش في موظفينا كالنار في  
الهشيم. في كل مؤسسة من مؤسسات الدولة يضطر صغار الموظفين  
والمستخدمين لأن يأخذوا - بشكل من الأشكال - من المواطن هدية أو قيمة  
معينة من أجل إنجاز معاملة... كيف يستطيع الموظف في بلدنا أن يعيش براتب  
١٥٠٠ - ١٠٠٠ - ٨٠٠ - ٦٠٠ ل.س... وفي رأيي ان هذه الزيادات،  
مادامت ترد بهذا الشكل - فإن هذا القبض (يعتبر مشروعاً)، إذ يستحيل على  
أي مواطن في سورية أن يعيش براتب شهري مقطوع قدره ١٥٠٠ ل.س  
ويعل أسرة وأولادا وينفق على التعليم واللباس وما إلى ذلك.

(الدكتور محسن بلال، في: جلسة مجلس الشعب بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٢، في: الجريدة  
الرسمية، العدد ٣٩، تاريخ ١٣/١٠/١٩٨٣، ص ٨٥)